

## كلام في السياسة

## المسلمون والعنف

المسيحية من جهتها، لم تعرف في أصولها الخاصة أي كتابات عنيفة. باستثناء ما أخذته ضمن «ببيلها» عن اليهودية. وهو ما بدا جلياً أن يسوع حرمه ونقضه بالكامل. غير أن ذلك لم يمنع المسيحيين من السقوط مجدداً وطويلاً في فخ «العنف الديني المقدس». من غاليلي إلى محاكم التفتيش في قلب أوروبا، ومن حروب الفرنجة شرقاً إلى ماسي الكونكيستادور في الأمريكيتين غرباً. حتى إن النصوص الدينية المسيحية اضطرت سريعاً إلى مقارنة إشكالية العنف، طيلة قرون طويلة، من أغوستينوس إلى الأكويني. وهو ما تبلور في مفهوم «الحرب العادلة»، حيث التركيز المرجعي المسيحي على عناصر مفصلية، مثل شرعية سلطة اتخاذ قرار الحرب، استنفاد الوسائل غير العنيفة قبل اللجوء إلى العنف، حصر استخدامه على قاعدة التناسب، وأخيراً الإقبال على الحلول السلمية عند أول فرصة لها... لكن ذلك كله لم ينفذ المسيحية من لوثة «العنف الإلهي»، حتى جاءت الثورة و«الإصلاح» وفصل المؤسستين، فعاد ما لله لله وما لقيصر لقيصر. المسلمون اليوم أمام الإشكالية نفسها والفرصة ذاتها. فرغم كل التبريرات والتفسيرات والاجتهادات المعطاة، لا يمكن لأي باحث علمي إلا أن يقر بوجود أصول مرجعية للعنف المقدس في السنة مباشرة. يكفي أن تقر كتاباً «أصولياً» واحداً، من نوع «مسائل من فقه الجهاد»، لتدرك عمق هذه الإشكالية. وهي تقتضي واجباً إسلامياً كبيراً وتاريخياً، في التصدي لها ومقاربتها على نحو متصالح مع مفاهيم العصر. واجب لم يعد يكتفي بمراجع من نوع «لا إكراه...» أو «إن هدم الكعبة حجراً حجراً...» أو «من أهلك نفساً...» قد يكون مبركاً على المسلمين طرح موضوع حرية الضمير وفصل المؤسستين واستعادة تجربة «الإخوان الجمهوريين» أو علي عبد الرازق في «الإسلام وأصول الحكم». وقد يكون طموحاً جداً الآن طرح إمكان احتكار مفهوم الدولة لمفهوم العنف والقوة. مع أن وثائق الأزهر الأخيرة وأعدة جداً. لكن الضروري والملح اليوم التصدي لمسألة العنف إزاء كل مدني وكل بريء، بمعزل عن معتقده الديني أو السياسي أو الاجتماعي أو غيره. بمعنى أن يعلن المسلمون، بكل مرجعياتهم ومدارسهم ومذاهبهم، موقفاً صريحاً قاطعاً مطلقاً، يجعل دم المدني والبريء خارج أي تبرير ديني مقدس، وعلى قاعدة الحق الإنساني الدولي الموضوعي. قد لا تكون الساحات الإسلامية اليوم، وسط تفجراتها واستهدافاتها، جاهزة لإعادة نظرها في مفهوم «الحق في إعلان الحرب»، لكن مع ذلك، لا بل رغم ذلك وبسببه، واجب القوى المسلمة اليوم أن تفرض شرعتها حول «قوانين الحرب»، وأولها حرمة دم المدني والبريء، كإنسان وحسب، أياً كان هذا الإنسان. إنها خطوة أولى ضرورية اليوم، وممكنة الآن.

## جان عزيز

ثمة قضايا أساسية كثيرة مطروحة على بساط البحث، نتيجة العنف السياسي المتفلسف من أي ضوابط، والمتفشي حالياً بين بغداد ودمشق وأخيراً بيروت. وهو العنف المنسوب تحديداً إلى جهات إسلاموية، تبرره وتعتمده وسيلة نضال في السياسة، تحت اسم الجهاد أو النضال أو التكفير أو تطبيق الشرع أو الحد أو حتى باسم الدفاع عن النفس. صحيح أن في المشهد العنفي المذكور عناصر كثيرة مثارة، منها مسؤولية العوامل الخارجية، وخصوصاً الغربية منها، التي ولدت ربما إحساساً عاماً بأن هناك عالماً إسلامياً مقهوراً منهوباً وموصوفاً بالعدو الدائم. وهو إحساس كاف لإنتاج كل المكبوتات وردود الفعل الخارجة عن أي منطق أو عقل أو حق أو خلق. ثم هناك مسؤولية قيام الكيان الإسرائيلي، في اغتصابه لرمزية مقدسة في قلب هذا العالم الإسلامي، وفي تغذية هذا الواقع من قبل مستفيدين أو سلطويين أو استبداديين أو حتى مستثمرين ومستغلين. ثم هناك في صورة أكثر أنية، كل المشهد الجيوستراتيجي الراهن. من تراجع محور سعودي في المنطقة، وتقدم محور إيراني، تقدم وتراجع هما في الواقع والماضي والمستقبل، معطوفان على أزمة تاريخية عمرها 14 قرناً، من صراع مذهبي انطلق من عنف مطلق منذ لحظة ولادته المأساوية. وطبعاً هناك عوامل أخرى مساعدة لاستكمال المشهد العنفي، من سيكو - سوسولوجية مجتمعات البداوة الريفية أو الزراعية، وصولاً إلى اضمحلال ثقافة الدولة وعطب مفهوميها بالأساس. وقد تأتي في آخر سلسلة الأسباب كرونولوجياً، منظومة العوامل المصلحية، من مال واقتصاد ومصادر طاقة ونفوذ وكل عناصر القوة المادية في تشكل بشري... وحين تقول قوة تقول عنفاً بالمعنيين المجازي والفعلي، «بالقوة» أو «بالفعل»، لكن ثمة مسألة أخرى ماثلة أيضاً هنا، ولو على المستوى النظري المفهومي البحث، إنها قضية العنف في الإسلام. في الأصل هي مسألة عرفتها كل المنظومات الدينية. فاليهودية مثلاً حبلت في أصولها وكتاباتها المرجعية بتسويفات العنف وتبرير القوة. بدءاً بمنطلقات «اصطفاء» اليهودي و«استثنائه» و«استعلائه»، مروراً بقوانين الاستباحة، وانتهاء بالتجارب التاريخية المؤيدة والمؤكدة لتلك النصوص. حتى إن المؤسسة الدينية اليهودية في مرجعياتها الأساسية، لم تبذل جهداً كبيراً لإعادة قراءة هذا الجانب من تعليمها الديني أو تكييفه مع مفاهيم الحداثة والمعاصرة والمواطنة والدولة. وهو ما يفسر قيام الأصوليات العنيفة في قلب المجتمعات اليهودية الأرثوذكسية.

## عزام «غير هوجودة

تلاقت الفصائل الفلسطينية والقوى الإسلامية، تقدمها قائد جهاز الأمن الوطني الفلسطيني صبحي أبو عرب وأمير الحركة الإسلامية المجاهدة جمال خطاب والناطق الإعلامي لعصبة الأنصار أبو شريف عقل ومسؤول حماس في منطقة صيدا أبو أحمد فضل، وأكدوا التزامهم بسياسة الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية والعمل على حفظ أمن واستقرار المخيمات والجوار اللبناني، ورفض الزج بالمخيمات وأبنائها في أتون الخلافات السياسية بهدف توريثها في الأحداث الأمنية اللبنانية.

وفي اتصال مع «الأخبار»، نفى أبو عرب دخول الأسير إلى عين الحلوة بعد معركة عبرا، مؤكداً باسم الفصائل والقوى أنه موجود في طرابلس. أما بالنسبة إلى توفيق طه، فقد استغرب زج اسمه «في عمل أمني بهذا المستوى، في حين أنه رجل عادي وبسيط يعيش بمفرده وأعطى أكبر من حجمه وألبس لبوساً أوسع منه» يقول أبو عرب.

أحد القياديين الإسلاميين في المخيم، رجح أن يكون «الدعاء زريقات مسؤولية كتائب عبدالله عزام لإخفاء الجهة الحقيقية التي تقف وراء التفجير الذي يفوق إمكانات المخيم». القيادي لفت إلى أن طه نفى علاقته بالتفجير فور وقوعه، في جلسة جمعته بنشطين إسلاميين في المخيم قبل أيام. وماذا في حال ثبوت علاقة طه بالتفجير؟ يجزم القيادي بأن القوى والفصائل مجتمعة لن تقبل بتدمير المخيم كرمي لشخص واحد، وهي مستعدة للتعاون مع الدولة اللبنانية لفعل ما يلزم. وحتى ذلك الحين، «لا وجود لكتائب عبدالله عزام في عين الحلوة»، يحسم القيادي.

المشهد كله مستمد من روحية عمل القاعدة. أما بالنسبة إلى الأسير، فقد رأى المصدر أن دوره ضمنى لناحية تأسيس الأرضية التعبوية والمذهبية داخل أنصاره، مثل معين أبو ظهر، التي استثمرتها القاعدة حتى وافق على أن يموت بهذه الطريقة. المصدر كشف عن مخطط لاستهداف المجموعات المتطرفة في المخيم، ينتظر القرار السياسي ويتريث خوفاً على المدنيين. وأشار إلى أن مرجعيات أمنية «تنتظر من القوى الإسلامية إظهار حسن نية في تحييد المخيمات من خلال المساعدة على ضبط نشاط المجموعات وتسليم المطلوبين منهم، المتورطين في الاعتداء على الجيش وفي عمليات إرهابية». ولفتت إلى أن نجاح المفاوضات الإيرانية سينعكس سلباً على مصير تلك المجموعات في سوريا وصولاً إلى لبنان، ولم تستبعد اتخاذ القرار بالاقتصاص منها في المخيمات.

في بيان رسمي، أعلنت القيادة الفلسطينية أن «مشاركة فلسطيني في الهجوم على السفارة الإيرانية عمل فردي مدان نحن منه براء ولا يخدم سوى أعداء قضيتنا وأعداء أمتنا». وفي عين الحلوة،



بحسب مصدر  
أمني دخل الأسير  
المخيم منذ حوالي 5  
أشهر وشوهد في منزل  
هيثم الشعبي



## هدية كانون الأول



اشترك في جريدة

الإخبار

واحصل على بطاقة حسومات هن

تأروط مول

الحدث - غاليري سمعان



نشرت إحدى  
وسائل الإعلام خبراً  
مفاده أن الانتحاريين  
عرجا على أحد المخيمات  
الفلسطينية



المنطقة الفاصلة بين صيدا ومخيم عين الحلوة لا يدخلها أي جهاز أمني لبناني، وتتمركز القوى الأمنية الفلسطينية المشتركة على أطرافها. أما الجيش اللبناني، فيقف في الجهة المقابلة من دون أن يدخلها بدوره. يعتبر فلسطينيو عين الحلوة التعمير (منطقة لبنانية ولا علاقة للمخيم بها)، كما يؤكد مسؤول في اللجنة الشعبية للمخيم. كذلك فإن العديد من التنظيمات اللبنانية، كسرايا المقاومة والتنظيم الشعبي الناصري و«جند الشام» وبقايا «فتح الإسلام»، ينشط هناك. وقد حدث أن اشتبكت هذه القوى في ما بينها مرات عدة، كان آخرها مع أنصار أحمد الأسير ومرافقيه. يراقب مسؤولو الفصائل في عين الحلوة ما يجري في التعمير. أغلب كاميرات المراقبة موجهة إلى هناك. وحالياً، التعمير تحت مكبرات النظر، خصوصاً بعد معارك عبرا ومشاركة بعض أبناء الحي في إطلاق النار على حواجز الجيش. وقد انتشرت أخيراً إشاعات عن أن المطلوب فضل شاكر يتمركز هناك. غير أن السيطرة الفعلية في التعمير هي للمجموعات السلفية التي تشنك دائماً مع حاجز حركة فتح والجيش اللبناني المحاذين. وقد نشرت «عصبة الأنصار» عناصرها بين الطرفين كقوة فصل، مستندة إلى العلاقة الجيدة التي تجمعها بمختلف الأطراف.

وهذا الخبر انعكس توتراً وقلقاً على سكان أقرب مخيمين للتفجير، وهما شاتيلا ومار الياس. والأخير مستبعد من الفرضية كليا، إذ لا يمكن أي سيارة الدخول والخروج منه لضيق أزقته. بينما يسأل أحد قياديين فتح في شاتيلا «المتهم»: «كيف جزموا بأن السيارة والسترة مصدرهما شاتيلا؟ ربما من الإرهابيون منه، لكن هل يتهم سكانه بأنهم مشاركون؟». لطالما التصق اسم عين الحلوة بمنطقة التعمير. الحي المعروف بوجود عدد كبير من الإسلاميين والجماعات السلفية المتشددة فيه، يقع جغرافياً وقانونياً خارج الحدود الرسمية لمخيم عين الحلوة. وللعلم، أغلب سكان التعمير لبنانيون، وينتمون إلى أحزاب لبنانية، ومصدر لهجتهم الفلسطينية تلك هو اختلاطهم بمحيطهم الفلسطيني. كذلك فإن تلك